المضاف للعموم لجواز ان يستعمل لغيره لانا نقول هذا لا يفيد لان محصله ان التغيير يكثر دون جميع لذلك وانه لو صح بجميع لزم المحذور الذى تقدم وليس كذلك كما بينه الشارح قوله اذ يكفى لعدم الاختصاص بالناس ثبوته لفرد ثبوت شئ فلا نسلم لكنا ننبه الى جميع من صيغ العموم فيفيد ان كل واحد غير مختص وان اراد ثبوت كل واحد منها فمسلم لكنه لا يصح لان بعضها مختص قوله اذ يكفى لعدم الاختصاص بالناس ثبوته ان اراد ثبوت شئ متعلقات بكسر اللام ويجوز الفتح قوله قد اشتهر الخ لم يقل صرح لانه لم يلزم من جريان الكبرى في غيرهما ان يجرى فى تلك المتعلقات لصدق الغير بغيرها وكتب ايضا ما نصه لانه انما افاد ان كبرا من الاعتبار غير مختص بالمسند اليه والمسند لعنى بل يجرى فى غيرهما ومن الغير متعلقات الفعل ولم يخص الغير لشئ دون غيره مرجح قوله مع حال من ضمير كالفعل قوله المفعول اى به بدليل قوله الاتى ثم من جهة وقوعه عليه اخذا من المقام لقول المص الاتى منزلة اللازم قوله واما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه ومن هنا يعلم ان المراد بالمفعول به لان هذا التمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك من المطول وكتب قدس سره على قوله فى هذه الحاشية منه بعلمها نصه اى ومما ذكر من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه كما صرح فى الايضاح يعلم ان مراده بالمفعول به لا لمفعولية وانما خص البحث بحذف المفعول به لقربه من الفاعل فى كونه من معمول الفعل وايضا يكثر الفعل الحذف فيه لكثرة شايعة واما فى كونه من معمول الفعل احوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم

بالمقايسة

٦

بالمقايسة على قوله اذ لو ريد ذلك لقيل الخ لا يقال ذكر الفاعل والمفعول حسنه غايته انه يفيد زيادة على المقصود فان ذكر الفاعل معهما يفيد وقوعه الذى هو المقصود مع زيادة من وقع منه او عليه فكيف يكون عبثا لانا نقول هو عبث بالنسبة للبليغ لان قضية البلاغة عدم الزيادة على الغرض المطلوب ولا يرد ما سياتى فى جواب قول الشارح لا يقال افادة التعميم الخ لان الزيادة هنا كلم تفهم من لفظ زائد على التركيب الذى هو تقدير المحتاج اليه بخلافه هنا قوله اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه اذ لا مدخل لاعتبار العموم والخصوص فى التنزيل بل يجوز ان يقصد التعميم وينزل منزلة اللازم ع س وف واقول وجه هذا التفسير مطابقته قول المص الاتى ثم اى كان المقام خطابيا افاد ذلك مع التعميم فانظر ما كتبناه لها مش ذلك قوله لان المقدر كالمذكور بواسطة دلالة القرينة مطول قوله بمن وقع عليه فيشعض غرض المتكلم مطول قوله فان قولنا استدلال على فهم السامع ما ذكر ص قوله يكون لسان حبس الخ لو قيل بانه لو كان المراد ذلك فلا حاجة للقال ع س قوله ويكون كلاما مع من اثبت له اعطا غير الدنانير ولو قيل ويكون كلاما مع من اثبت له عطا ولا يدرى ما معطاه لكان احسن كما لا يخفى س يحتمل ان وجهه ان من اثبت له اعطا غير الدنانير منكر لاعطا الدنانير والمنكر يجب التاكيد له وهنا تاكيدها هنا وقد يقال ومن لم يدر ما معطاه متردد والمتردد يؤكد له استحسانا ولا ناكيد وقد يقال يصح ان يعتبر شبه الجملة مؤكدة ويحتمل ان وجهه ان من اعتقد اعطا غير الدنانير هنا سبه طريق الحصر على سبيل القلب هاهنا فليتامل ثم رايت كلام العسرى يفهم ان وجه الاحسنية ان ذكر الدنانير لا يدل على نفى غيرها الا ان يقال

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)